

المؤتمر السنوي 2007

الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً على الاحتلال ... أربعون عاماً من إحباط التنمية !!!

عقد المعهد مؤتمره السنوي في كانون أول 2007 تحت عنوان "الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً على الاحتلال ... أربعون عاماً من إحباط التنمية"، لتسليط الضوء على هذه الحقبة التاريخية، وتناول بالتحليل التغير الذي أصاب التفكير والسياسات الاقتصادية والواقع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين عبر أربعة عقود، من خلال ملاحقة التوجهات النظرية والأداء الفعلي للأطراف الثلاثة الرئيسية التي شكلت، وما تزال تشكل، مصادر التأثير الأساسي عليه، وهي: الشعب الفلسطيني بجانبه الرسمي وغير الرسمي، الاحتلال الإسرائيلي بسياساته ومؤسساته، المجتمع الدولي، وبخاصة الدول العربية والمؤسسات الدولية التي تعكس توجهات المجتمع الدولي مثل الأونروا، والبنك الدولي، وصندوق النقد، وغيرها.

وقد شارك في المؤتمر مجموعة من خيرة الباحثين والاقتصاديين، وحضره مجموعة كبيرة من الأكاديميين والسياسيين وممثلي الوزارات والمؤسسات والقطاع الخاص وصانعي القرار. وتمت تغطية هذه الجوانب في المؤتمر من خلال أربع جلسات، تم تكريس الجلستين الأولى والثانية منها للبعد الفلسطيني، بشقيه الرسمي وغير الرسمي، أما الجلسة الثالثة فتناولت البعد الإسرائيلي وانعكاساته على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الأقلية العربية داخل الخط الأخضر، بينما ناقشت الجلسة الرابعة دور المجتمع الدولي. وقد تلا ذلك طاولة مستديرة تم التركيز فيها على مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل عدد من السيناريوهات المحتملة



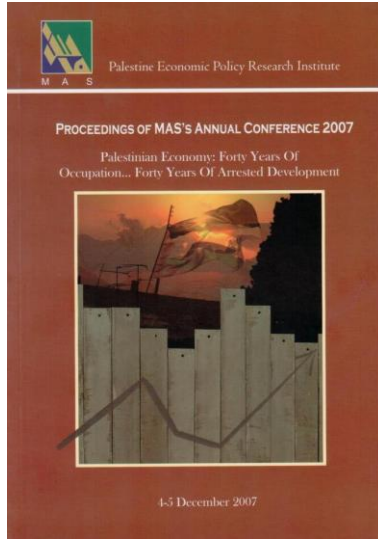
لتحميل كتيب المؤتمر اوراق العمل كاملة [الضغط هنا](#)

أوراق العمل

وفيما يلي ملخص لأوراق المؤتمر:

المحطات الرئيسية في الفكر الاقتصادي النظري الفلسطيني

د. فضل النقيب



تحدد الدراسة التحدي الاقتصادي المتمثل في السياسات الإسرائيلية المطبقة والرامية لإحداث تشويه في أسواق العمل ورأس المال، والأراضي. وتهدف هذه السياسات بشكل عام إلى تحقيق "الثراء الفردي والفقر الوطني" في المجتمع الفلسطيني. أي تكريس وضع اقتصادي - سياسي فيه تناقض بين المصلحة الفردية للإنسان الفلسطيني والتطلعات الوطنية للمجتمع الفلسطيني. ووفقاً للدراسة، يمكن تصنيف المحطات الرئيسية للفكر الاقتصادي الفلسطيني في هذه الفترة في إطار ثلاثة عناوين: منظمة التحرير، مؤتمر التنمية من أجل الصمود

(1983) والبرنامج العام لتنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني (1994-2000). حيث تم رصد الفكر الاقتصادي لمنظمة التحرير من خلال مراجعة قرارات الدورات المختلفة للمجلس الوطني الفلسطيني، وتحديد المرجعية الفكرية لبعض مؤسسات المنظمة، كمؤسسة صامد والجمعيات التعاونية الاستهلاكية للاتحاد العام لعمال فلسطين. كما تم تحليل البيئة الاقتصادية- السياسية التي تمخضت عن عقد مؤتمر التنمية من أجل الصمود، والذي مثل محطة بالغة الأهمية في الفكر الفلسطيني المقاوم الذي مهّد لانتفاضة 1987، وارتقى لمستوى التحدي المتمثل بالاحتلال وسياساته الممنهجة.

أما بالنسبة للبرنامج العام لتنمية الاقتصاد الوطني للأعوام (1994-2000)، فقد تم تحليل العناصر الرئيسية من خلال تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين: الأولى تخص فكر السلطة الوطنية منذ قيامها وحتى نهاية سنة 2000، كما تضمنته دراسات بعض وزارات السلطة والخطط الاقتصادية الرسمية التي تبنتها وزارة التخطيط. وفي هذا المجال تم الكشف عن التأثير الكبير للمنظمات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول المانحة، في صياغة المرجعية الاقتصادية للسلطة في تلك المرحلة. أما المرحلة الثانية فتخص الفكر الذي صاحب انتفاضة الأقصى عام 2000. وفي هذا النطاق تم التركيز على مشروعين بحثيين هامين: يتمثل الأول بالمشروع البحثي الذي قام به معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) من أجل تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، فيما يختص الثاني بالمشروع البحثي الذي قام به المنتدى العربي الدولي لإعادة إعمار وتنمية الأراضي المحتلة.



تطور الاقتصاد الفلسطيني: التنمية على الصعيد الرسمي

د. محمد اشتية

خلف الاحتلال دماراً مقصوداً وممنهجاً في الأراضي الفلسطينية، وخلال سنوات الاحتلال كان هناك غياب لمشاريع تنمية حقيقية، فعملت منظمة التحرير الفلسطينية خلال تلك السنوات على خلق خدمات موازية في محاولة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، ولكن كان ذلك عبر مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والتنظيمات التي أخذت تمويلها باعتبارها جمعيات خيرية. وبعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية تحولت المؤسسات الأهلية التي أقامتها منظمة التحرير من مؤسسات غير حكومية وأهلية إلى مؤسسات حكومية، حيث حولت المؤسسات الأهلية التابعة لحركة فتح إلى مؤسسات حكومية في حين ظلت المؤسسات الأهلية للتنظيمات الأخرى تعمل باعتبارها مؤسسات غير حكومية. وهذا هو السبب الرئيسي في التداخل الحاصل بين عمل حركة فتح وعمل السلطة الوطنية الفلسطينية.

أول مشروع من المشاريع والبرامج التنموية كان مشروع برنامج المساعدة الطارئ، حيث كان من أهدافه إعادة تأهيل البنية التحتية. واشتمل البرنامج أيضاً على بند المساعدات الفنية والذي حُصص من أجل تعزيز قدرة المؤسسة الرسمية على إعداد الدراسات الإستراتيجية حول قطاعات الطرق والمياه والاتصالات وإنشاء المدارس، والمشاريع الزراعية. بعد ذلك بدأت المشاريع تتخصص أكثر فأكثر، فكان هناك برامج ومشاريع لإعادة التأهيل، كذلك المشاريع الإستراتيجية، كإنشاء المطار والميناء.. الخ. ومن ثم أخذت المشاريع بالتوسع والانطلاق في مختلف قطاعات البنية التحتية الأساسية والاجتماعية. ومما لا شك فيه أن المساعدات الأجنبية مبنية على أساس سياسي، حيث أنها تتعثر كلما تعثر المسار السياسي. وتعالج هذه المساعدات قضايا أنية ووظيفية ولا تأخذ طابع الديمومة بعين الاعتبار. فمنذ البداية كانت المساعدات إغاثية وليست تنموية. وقد تلاشى أثر تلك المساعدات بسبب إجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلية. ومن منظور آخر، يمكن أن يكون الاقتصاد الإسرائيلي قد استفاد من موضوع المساعدات المقدمة للفلسطينيين بسبب التشابكات بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي.



دور القطاع الخاص في مواجهة السياسات الاقتصادية الإسرائيلية د. محمود الجعفري

تناول الورقة بشكل تفصيلي الجوانب المهمة في القطاع الخاص الفلسطيني ومساهماته المباشرة ما بعد عام 1967، والذي كان ولزال محورياً مهماً للاقتصاد الفلسطيني، مع كل ما يواجهه من معيقات أساسية لا يمكن تجاهلها. وبشكل مواز، بينت الورقة نقاط القوة التي ساعدت في استمرارية

القطاع الخاص، والعلاقة المفروضة من قبل إسرائيل على القطاع الخاص. وبالرغم من مساهمته الكبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة، والدور الذي تلعبه العديد من الجهات والمؤسسات في دعمه وتقديم وسائل تشجيعية له، يلجأ القطاع الخاص في كثير من المجالات إلى تحويل أنشطته إلى إسرائيل بسبب الارتباط المفروض عليه من قبل إسرائيل. كما تناقش الورقة محددات أداء القطاع الخاص، والشروط الضرورية والكافية لتعزيز دور القطاع الخاص الفلسطيني لمواجهة السياسات الاقتصادية الإسرائيلية، والتي في كثير من الأحيان تخلق وتستغل انعزال الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاديات المحيطة. وفي النهاية، تقدم الورقة الآفاق والتوقعات الممكنة للقطاع الخاص بشكل كلي، وبشكل جزئي تفصيلي من حيث القطاع الاقتصادي، وتركيز أكبر على توفير فرص عمل للمتأثرين من السياسات الإسرائيلية. كما تتطرق الورقة في نفس المجال، إلى البنية التحتية الفلسطينية والتعليم والمعرفة والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها للنهوض بالقطاع الخاص الفلسطيني كسياسة وطنية داخلية، إضافة إلى ما ناقشته الورقة حول وسائل مواجهة السياسات الاقتصادية الإسرائيلية كإطار خارجي شامل.

السياسات الإسرائيلية وأثرها على البنية الاقتصادية والاجتماعية في القدس د. لؤي شبانه

لقد أدت التحولات الجيوسياسية المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي إلى تحولات ديمغرافية قسرية وتداخلت مع التحول الديمغرافي الطبيعي الناجم عن الزيادة الطبيعية والخصوبة والوفيات والهجرة، مما أدى إلى بروز تحديات في مجالات الحياة المختلفة. هناك مرحلتين متكاملتين في السياسات الإسرائيلية، الأولى تقوم على العزل والتحديد للنمو الفلسطيني أخذت أبعاداً ثلاثة هي حصر النمو أفقياً في جيوب محددة، وزيادة الاعتماد على المصادر الإسرائيلية، وربط مقومات البقاء في القدس بالمصادر الإسرائيلية من خلال عدة أدوات أهمها المخطط الهيكلي للمدينة، والإجراءات البيروقراطية على الحواجز العسكرية ونظام التصاريح، والعزل المادي من خلال الجدار والحواجز العسكرية. فيما تقوم المرحلة الثانية على إضعاف مقومات النمو لما تبقى من الكيان الفلسطيني بعد تحديده وحصره، من خلال إضعاف البناء



المؤسساتي، وإخضاع المدينة قانونياً وإدارياً، وإضعاف القدرة على استغلال المصادر الطبيعية.

لقد أدت السياسة الإسرائيلية تجاه القدس إلى إلغاء جزء من هويتها العربية من الناحية الاقتصادية والسياسية. ونجم عن هذه السياسات تحول القدس من مصدر قوة اقتصادية وخدمانية إلى مدينة بحاجة إلى مساعدات تنموية على الصعيد المؤسساتي وإنسانية على الصعيد السكاني. كما ساهمت هذه السياسات في إضعاف البنية التحتية وإحلال الاقتصاد الإسرائيلي مكان الاقتصاد الفلسطيني وتراجع المستوى المعيشي والقدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني. وتراجع كذلك دور المؤسسات الفلسطينية في قطاع الخدمات، بالإضافة إلى هجرة الأفراد والمؤسسات. فيما يتعلق بالمستقبل، فمن البديهي القول أنه يصعب تطبيق أية إستراتيجية اقتصادية لتحقيق التنمية دون الوصول إلى حل سياسي يرضي كل الأطراف ويقره المجتمع الدولي. ويتوجب القول أنه في الوقت الذي يعالج فيه وضع القدس على المدى البعيد بأدوات سياسية، فإن المعالجة التنموية والاقتصادية يتوجب أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الراهن والاحتياجات على المدى البعيد والمتوسط والقصير.

تطور البرنامج الصهيوني تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة

د. عادل سمارة

مدخل هذه الورقة هو الاقتصاد السياسي مقام على علاقة مركز/محيط، دون إغفال خصوصية حالة الضفة والقطاع المتعلقة بين الاحتلال والاستقلال، والحالة الإسرائيلية كمستوطنة بيضاء، وكون الاستيطان اليهودي في فلسطين هو استعمار استيطاني، وبأن الهدف النهائي لهذا الاستعمار الاستيطاني هو الطرد في حالته المباشرة (كما حصل عام 1948) أو الإزاحة لإيصال الفلسطينيين في الضفة والقطاع (الاحتلال الثاني) إلى الانزياح ذاتياً، الطرد الناعم. ستحاول الورقة استخدام هذا الإطار النظري لاختبار فيما إذا كانت لدولة الاحتلال سياسة حكومية رسمية صيغت سلفاً تجاه الضفة والقطاع قبيل عام 1967؟ أم أن ديناميكية النظام السياسي لإسرائيل مكنته من صياغة سياسات متجاوبة مع التطورات من جهة، وتحاول التأثير في التطورات وتوجيهها من جهة ثانية. وإذا ما كشف البحث عن عدم وجود سياسة مصاغة سلفاً، فهل اعتمد الاحتلال سيناريوهات ومن ثم قام بتجريبها فرادى أو بالتوازي؟ هناك ملاحظتين أساسيتين تخصان تنفيذ هذه الورقة:

الأولى: مع أن موضوع الورقة هو البرنامج الاقتصادي للمشروع الصهيوني تجاه الضفة والقطاع، إلا أن تعاملنا مع العوامل الأخرى لا بد منه في حدود خدمة الموضوع الأساسي.

والثانية: يمكن تقسيم "برنامج" سلطة الاحتلال الصهيوني فيما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مرحلة التأسيس، ممثلة في السياسات والمواقف الإسرائيلية خلال الفترة ما بين 1967 وحتى بداية الانتفاضة الأولى، باعتبار أن هذه الفترة هي التي بلورت البرنامج الإسرائيلي. ومرحلة محاولات التطبيق، أي منذ الانتفاضة الأولى واتفق أوسلو وحتى الوقت الحالي، بما تمثله هذه المرحلة من امتداد واستجابة بدرجة أو أخرى لمرحلة التأسيس.



أما وموضوع الورقة وهو برنامج النظام الصهيوني تجاه المناطق المحتلة، فلا بد من التعاطي مع ما يمكن أن تسمى مكونات والمؤثرات في تشكيل هذا البرنامج، ما هو الثابت في هذا البرنامج (مثلاً: البعد الإيديولوجي/الديني/الثقافي) وما هو المتغير (مثلاً العامل السياسي الدولي). فإسرائيل ليست دولة عادية، أو هامشية، فهي وليدة النظام العالمي. لا بد من قراءة للعلاقة الاقتصادية مع هذا المركز وإسقاطاتها على علاقة إسرائيل الاقتصادية بالمناطق المحتلة.

توظيف الاحتلال لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي

أ. عصام مخول

تعالج هذه الورقة انعكاس الاحتلال على الاقتصاد الإسرائيلي. وتعتبر أن تطور سياسات الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 قد ترك أثره ليس على الاقتصاد الفلسطيني وحده، بل ترك بصمات وتغييرات بنيوية عميقة جداً على الاقتصاد الإسرائيلي نفسه. وقاد الانتعاش الاقتصادي الإسرائيلي الناجم عن الاحتلال، والمراكمات التي حققها من خلال استغلال الأرض والمياه والموارد والإنسان الفلسطيني، في إطار علاقات كولونيالية مع المناطق الفلسطينية، قاد إلى خلق "اقتصاد كبير" في إسرائيل. ويتميز هذا الاقتصاد بتوجه أنظاره نحو مراكز العولمة الرأسمالية، ويطمح إلى لعب دور في الاقتصاد العالمي والدخول في استثمارات مشتركة مع أطراف النظام العالمي وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. مقابل هذا "الاقتصاد الكبير"، يقوم اقتصاد آخر صغير، تنصب اهتماماته وطموحاته على تعميق استغلاله وأرباحه من الاحتلال ومن استمرار احتجاز الاقتصاد الفلسطيني، وتشديد المنافسة معه وفي داخله. ومنع تطوره. إن ترافق هذا التغيير مع الوضع الجديد، الذي نشأ عن مقاومة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، في الانتفاضة الأولى والانتفاضة الثانية، وحول الاحتلال من مصدر لتكديس الأرباح لإسرائيل، إلى عبء يثقل كاهل المجتمع الإسرائيلي،، قد زاد من تناقضات الاحتلال وتناقضات المصالح الطبقية التي يخدمها.

ترفض هذه الورقة الادعاء بأن الدمار الكبير الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني وبفرض تطوره، هو مجرد نتيجة مرافقة للاحتلال، ناتجة عن المواجهة العنيفة بين الجانبين وليس بالإمكان تجاوزها. وتعتبر أن تدمير الاقتصاد الفلسطيني هو جوهر الاحتلال ووجهه الحقيقي. وسياسة منهجية ترمي مباشرة إلى منع نشوء اقتصاد فلسطيني مستقل عن الاقتصاد الإسرائيلي، بل تريد أن تضمن تبعيته بشكل واعٍ يضمن أرباحها للمدى البعيد. تنتهي الدراسة بتقدير جزئي لقيمة الفوائد التي تجتنيها إسرائيل من احتلالها. وفي المقابل تقدير الثمن المرتفع الذي تدفعه إسرائيل مقابل الاحتلال خلال أربعة عقود في ظل رفض الشعب الفلسطيني للاحتلال. وتعتبر الدراسة أن الاقتصاد الإسرائيلي غير قادر وحده على مواصلة دفع ثمن الاحتلال من دون المساعدة الأمريكية السنوية لإسرائيل والتي تبلغ نحو 1.8 مليار دولار. وأن مواصلة هذا التمويل لا تتفق مع ادعاءات الاجتهاد الأمريكية الرامية لإطلاق عملية سياسية حقيقية.



الاقتصاد العربي الإقليمي في إسرائيل: ستون سنة من نكوص التنمية... والاحتلال؟

أ.رجا الخالدي

تكشف الدراسة المتعمقة للتجربة التنموية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل منذ عام 1948 عن دروس مقارنة قيّمة تسهم في التوصل إلى فهم أفضل للتأثير الاقتصادي للاحتلال الطويل في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يوفر التحليل لمكانة ودور الاقتصاد العربي في إسرائيل رؤية ثاقبة لإعادة إطلاق الجهود لتنفيذ إستراتيجية تنمية فلسطينية وطنية قادرة على مواجهة أية سيناريو سياسي قد يبدو محتملاً اليوم. ويمكن الاستنتاج من التحليل أن "الاقتصاديات الإقليمية الفلسطينية" في إسرائيل والأراضي المحتلة تدور في فلك نفس النظام الاقتصادي الإسرائيلي المهيمن على جميع أراضي فلسطين التاريخية منذ عام 1967. وهذا الاعتراف بالمصلحة المشتركة والمسارات التنموية المتقاربة لهذه الاقتصاديات يجب أن يأخذ في الحسبان جميع الموارد المتاحة لهذه الاقتصاديات الثلاثة المفصولة والتي ما برحت أن أصبحت أكثر تشابهاً مع مرور السنين.

وعقب ستة عقود من الاندماج الفاشل داخل إسرائيل، فإن مواطنيها العرب وصلوا إلى أدنى مرتبة على السلم الاقتصادي والاجتماعي، متمثلةً بمعدلات متفاقمة من الفقر والتجزئة الجغرافية والتفكك في البنية الاجتماعية. ولا تزال الفجوات التي توسعت عبر السنين تنتظر معالجة من قبل السياسات الرسمية أو المبادرات الذاتية. ومع أن العرب في إسرائيل يتمتعون بمستوى معيشة يفوق المستويات السائدة في الأراضي المحتلة، فإنهم ما زالوا مهمشين ومسلوبي الحقوق في الدولة التي يعتبرون، من الناحية النظرية، مواطنين متساوين فيها.

بغض النظر عن التركيبة الحالية أو المستقبلية المحتملة للسيادة بين الشعبين في هذه المنطقة، فإن الاقتصاديات الفلسطينية الثلاثة مجتمعة تشكل عملياً أحد الطرفين الشريكين للوحدة الاقتصادية المشوهة القائمة على أرض الواقع منذ 1967. وتبرز هذه الحقيقة التحدي الحقيقي أمام صانعي القرار الاقتصادي الفلسطيني، والمتمثل في الانطلاق من هذا الإطار الفكري لصياغة إستراتيجية إنمائية وطنية وبرنامج اقتصادي مستقبلي. وينبغي أن تسعى الجهود المتجددة إلى إعادة بناء العلاقة الاقتصادية العربية-اليهودية على أساس مبادئ التعاون المتوازن والمتبادل، والتي طالما لم تتحقق منذ أن تم التعبير عنها للمرة الأولى قبل ستين سنة.

المساعدات العربية الرسمية للشعب الفلسطيني: الواقع وآفاق المستقبل

د. غانية ملحيس

هذه الدراسة، هي الأولى التي تغطي العون العربي الرسمي للشعب الفلسطيني منذ أربعينيات القرن الماضي وحتى العام الحالي 2007. وهي بذلك تنطوي على أهمية توثيقية، بالإضافة إلى أبعادها التحليلية. تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة



فصول رئيسية وملاحق تغطي 113 صفحة.

يتناول الفصل الأول العون العربي الرسمي للشعب الفلسطيني، من حيث أهدافه ودوافعه وحجمه ومصادره وتدفقاته وآلياته واستخداماته وتأثيراته، خلال ست مراحل زمنية حددتها تطورات الصراع الفلسطيني مع المشروع الصهيوني. حيث تغطي المرحلة الأولى العون العربي الرسمي للشعب الفلسطيني قبل العام 1948، فيما تتناول المرحلة الثانية العون العربي خلال الفترة 1948-1967. وتغطي المرحلة الثالثة الفترة الزمنية التي تلت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 وحتى اندلاع الانتفاضة الأولى في أواخر العام 1987، فيما تغطي المرحلة الرابعة سنوات الانتفاضة الأولى 1988-1993، أما المرحلة الخامسة فتغطي فترة الحكم الذاتي الانتقالي 1994 - 2000. وتغطي المرحلة السادسة والأخيرة الفترة التي تلت انهيار عملية التسوية السياسية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، واندلاع انتفاضة الأقصى وما تزال ممتدة حتى الآن.

أما الفصل الثاني، فيعتمد إلى إجراء مراجعة نقدية لتجربة العون العربي للشعب الفلسطيني، ويسعى لتحديد مكان القوة لتكريسها، والتعرف على مواطن الخلل ونقاط الضعف للعمل على تلافيا مستقبلا، من أجل تفعيل دور العون العربي للشعب الفلسطيني وتعظيم عوائده. ويسعى الفصل الثالث إلى توظيف نتائج المراجعة النقدية للتجربة، ويحاول في ضوءها بلورة رؤية مستقبلية لتفعيل العون العربي للشعب الفلسطيني وتعظيم مردوده السياسي والاقتصادي. وتعرض الدراسة عبر هذا الفصل توضيحاً تفصيلياً لأهداف العون العربي للشعب الفلسطيني في المرحلة المقبلة. وتقتصر الدراسة أسس ومعايير تحديد حجمه وتوزيع أعبائه بين الدول العربية، وتنظيم قنواته وتدفقاته. كما تتقدم بمقترحات لأولويات استخداماته الجغرافية والقطاعية، ولتنظيم وتطوير آليات إدارته ومتابعته وتقويمه، لتمكينه من تحقيق أهدافه المخطط لها، وتعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على الاستغناء عن العون، والاستعاضة عنه بتعاون فلسطيني - عربي بقاء.

تقييم دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاقتصاد الفلسطيني

د. نعمان كنفاني و د. ديفيد كوهام

تهدف هذه الورقة إلى مراجعة وتقييم كل من التحليل الاقتصادي وأثر السياسات الموصى بها من قبل البنك الدولي (World Bank) وصندوق النقد الدولي (IMF) منذ بداية انخراطهما في شؤون الأراضي الفلسطينية بدءاً من العام 1992 وحتى يومنا هذا. وتناقش الورقة آلية بدء ممارسة هذه المؤسسات لأنشطتها في الأراضي الفلسطينية، وما هو شكل وطبيعة عمل هذه المؤسسات ونهجها الذي اتبعته من أجل تحقيق أهداف المجتمع الدولي، والمتمثل في دعم عملية السلام من خلال إحراز تحسن ملموس في مستويات المعيشة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وتناقش الورقة كذلك الأدوار المختلفة التي قامت بها كل من المؤسسات في الأراضي الفلسطينية.

تقدم الورقة مراجعة لأهم دراسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي بالطبع تتعلق باقتصاد الأراضي الفلسطينية، مع التركيز على تحديد الاختناقات في الموارد البشرية الموجودة والإصلاحات الضرورية. وقد خصص الباحثان جزء من الدراسة لتناول مساهمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عبر تسليط الضوء على أبرز السياسات الموصى بها والمتعلقة بالتجارة، وسوق العمل، والقطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام، والسياسات المالية ومسألة العملة. وتم التركيز على مدى توافق التوصيات المقدمة من هذه المؤسسات مع ما يعرف بـ "إجماع واشنطن" أو "ما بعد إجماع

واشنطن".

توصلت الورقة إلى نتيجة مفادها أنه بعد مرور عقد ونصف من العمل الشاق وإنفاق حوالي 10 مليارات دولار أمريكي عبر المساعدات الدولية، فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهما المتعلقة بتحسين مستويات المعيشة ووضع أسس لاقتصاد متين في الأراضي الفلسطينية. وتحاول الورقة تحديد مواطن الخلل في تجربة المؤسسات في الأراضي الفلسطينية، ومعرفة العوامل التي ساهمت في إخفاق هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها.



دور الأونروا وسائر مؤسسات الأمم المتحدة في الاقتصاد الفلسطيني

د. طاهر كنعان

تتناول هذه الدراسة الدور الذي قامت به الأونروا وسائر مؤسسات الأمم المتحدة على مدار العقود الأربعة الأخيرة، وما تقوم به حالياً، فيما عني احتياجات الشعب الفلسطيني، بهدف تحديد مدى تأثير هذا الدور في الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين. وتشتمل هذه المؤسسات على: برنامج

الأمم المتحدة UNDP، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).... وغيرها. تضع هذه الدراسة مصفوفة (matrix) تبين التقاطع والافتراق بين احتياجات الشعب الفلسطيني المختلفة من جهة (سواء إغاثية، تشغيل، تدريب، حماية، دعم القطاع الخاص -بالتركيز على التنمية، والأدوار التي تلعبها الأونروا وباقي منظمات الأمم المتحدة حالياً، أو يمكن أن تلعبها مستقبلاً، من جهة أخرى. حيث أن هذه الدراسة حددت استراتيجيات التنمية المطلوبة التي تقوم على أساس العمالة الكثيفة والانحياز للفقراء وحقوق الإنسان.

أظهرت الدراسة أن الأونروا والمفوضية العليا للاجئين وسائر منظمات الأمم المتحدة لا تلي سوى جزء يسير من احتياجات الشعب الفلسطيني، يتمحور أساساً حول الاحتياجات الطارئة الناشئة عن وضع اللجوء واستمرار الاحتلال. أما على صعيد الحماية، فإن هذه المنظمات لا تقوم بأي دور ملموس، في ضوء أن دور الحماية لا تضطلع به سوى المفوضية العليا للاجئين، ولا يشمل مناطق عمليات الأونروا، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي. هذا في حين أن "الحماية" أياً كان من يتولاها، هي شرط لازم لأي وجود مجتمعي، قبل أن تكون شرطاً أساسياً لأي تنمية.